الأصولُ الأبستمولوجيةُ لأطروحات الشَّيخ عبد الله العلايلِيّ في الفكر اللُّغويّ دراسةٌ وتقويمٌ

أ.م.د. جاسِم فريّح دايخ التَّرابيّ
جامعة واسط/ كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانِيّة

Jassmq2016@gmail.com

تاريخ الطلب : ١٠ / ٦ / ٢٠٢٢
تاريخ القبول : ١٣ / ٧ / ٢٠٢٢

توطئة

عبدُ الله العلايلِيُّ منظّرٌ كبيرٌ، ومن الْعُلَمَاء الأثبات الْمُحَقِّقِينَ، وذو مقدرة عالية على التَّفلسف والتَّجريد، وَهو من جَهَابِذَة أَهْل النَّظَرِ والتَّحصيل، ولغويٌّ حصيفٌ فيه غيرةٌ على العربِيّة، وقد اسْتَجْلَى غَوَامِض العربيّة، وَغَاصَ عَلَى أَسْرَارِهَا، وَاسْتَقْرَى دَقَائِقها، وَأَحْصَى مَسَائِلَهُا وَاسْتَخْرَجَ مُخبّآتها، وَمَحَّصَ حَقَائِقها، وصفه الدَّكتورُ عبدُ الأمير الورد بالخليل الثّاني[١]،وزعم الدَّكتور عبد الصَّبور شاهين أنَّ ما قدّمه الشّيخُ العلايلِيُّ في البحثِ اللُّغويّ لم يلقَ الاهتمام الكافي،" فلا يكادُ يعرفه أهلُ العلمِ باللُّغة"[٢]، وأثنى الدّكتورُ صبحي الصّالح على منجز العلايلِيّ (مقدّمة لدراسة لغة العرب) بالقول " لو وضعنا في ميزانِ النَّقدِ مقدّمة العلايلِيّ لدراسة لغة العرب لألفيناها–على الرَّغم مِن تعاقب الأعوام عليها– ما تنفكُ تغني المباحث اللُّغويّة بمددٍ غير ممنون"[٣].وقال الأبُ الكرملِيُّ في كتابه (مقدّمة لدرس لغة العرب): "كتابٌ يدرسُ العربيّة من شتى أنحائها، ويفتحُ أبواباً في اللُّغةِ، كانت مطلسمةً إلى هذا اليومِ"[٤]، ومن هنا جاءت أهمّيّة هذا البحث، إذ تسعى هذه الدَّراسة اختبار الأصول المعرفِيّة للفكرِ اللُّغويّ عند الشَّيخِ العلايلِيّ بمزيدٍ من العنايةِ والاهتمام واستجلاء مواطنِ الأصالة والتَّجديد في هذا الفكرِ.

---

(١) حوار لغوي مع العلامة الشيخ عبد الله العلايلي ، سعيد طه ، مجلة الأقلام : ١١٨.

(٢) في التطور اللغويّ ، د. عبد الصبور شاهين :٨٣.

(٣) دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح : ١٠.

(٤)الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز:٢٥.

وقد أدرْتُ هذه الدّراسة على تمهيد ومبحثينِ، جاء التمهيد بعنوان مقدمات تأسيسيّة ، تضمّن ثلاثة مطالب ،المطلب الأول: مفهوم الابستمولوجيا، المطلب الثاني مفهوم الأطروحة، وجاء المطلب الثالث ليكشفَ نبذةً عن حياةِ عبد الله العلايلي ومكانته العلميّة ومنهجه في الفكر اللُّغويّ، وجاءَ أولُ المباحث مُفصحاً عن الصّناعة المعجمِيّة عند العلايلِيّ، أمّا ثاني فمحضته لقضايا لغويّة في فكر العلايلِيّ،. وأتبعتُ ذلك الخاتمةَ الّتي ضمّنتها أهمّ ما توصّل إليه البحث مِن نتائجَ، ثُمَّ مسرداً بمصادرِ الدّراسة.

التّمهيد: مقدّمات تأسيسيّة

المطلب الأوّل: مفهوم الابستمولوجيا

الابستمولوجيا في أبسطِ مفاهيمِها يُراد منها دراسة المعرفة ونقدها، وتدرس الأصول المعرفيّة للأفكار والرؤى والأطروحات [٥]، وتروم توجيه قواعد التّفكير[٦]، وهي نظريّةٌ " تعالجُ مبادئ العلوم وموضوعاتها وطرقها ونتائجها وتدرسها دراسة نقديّة"[٧]. وتستعملَ الابستمولوجيَّة الطُّرق المنطقيّة في النّقد وتعتمدُ التّحليل والموضوعيّة.

المطلب الثاني: مفهوم الأطروحة

يرى هيغل أنَّ الاطروحة هي: " الاقتراح الفكريّ الّذي يجسّد وجهة نظر في مسألة من مسائل العلم" [٨]وهي:" الاحتمال المسقط للاستدلال" في المدونة الإسلاميّة الحديثة[٩]، والفهم المتفق عليه أنّ الاطروحة رأي محفوفٌ بالدليل يخضع لدرجة من مراتب المعرفة، فقد يكون يقيناً أو ظنّاً أو شكّاً أو وهماً. ومصطلح الأطروحة يناسب المنجز المعرفي للعلايليّ ، فلم تكن آراؤه بدرجة واحدة من التقبّل ، إذ تفرّد العلايليُّ في مسائل معرفيّة

---

(٥) ينظر: قضايا ابستمولوجية في اللسانيات ، د.حافظ إسماعيلي ود. محمد الملاخ :٢٦. ومدخل إلى ابستمولوجيا الدين ، محمد سيد سلامة :١١. الابستمولوجيا ، دراسة تحليليّة لنظريّة العلم في التراث:٧. وأسس الفلسفة ، د. توفيق الطويل: ١١٥.

(٦) ينظر: المعجم الفلسفيّ ، د. جميل صليبا : ٣٣.

(٧)الابستمولوجيا ، دراسة تحليليّة لنظريّة العلم في التراث ، د. زينب شوربا: ٧. ، وينظر : قضايا ابستمولوجية في اللسانيات ، د. حافظ إسماعيلي ود. محمد الملاخ :٢٦.

(٨) صرح الفلسفة ، ديورانت : ٢/ ٣١٧.

(٩) ينظر: منة المنان في الدفاع عن القرآن ، السيد محمد الصدر:١٦.

شتى ، وحصل هذا التفرّد بناءً على مقدرته الذّهنيّة، وحسن تخريجه للرّأي، واستنباطه اللّغويّ المؤيد بالحجج.

المطلب الثَّالث: نبذة عن العلايليّ ومنهجه العلمِيّ

وُلد عبد الله العلايليّ في لبنان سنة١٩١٤م، ونشأ محبّاً للعلم وأهله، ودرسَ في مدرسة المقاصد الإسلاميّة، ثم سافر إلى مِصر ودرسَ في الأزهر الشّريف، اهتمَّ بالمعارف الإسلامية من لغة وأدب وفقه وكلام وتفسير وتأريخ، له اهتمامٌ بالشَّأن السَّياسيّ، من أشهر شيوخه العلّامة المرصفِيّ(ت١٩٣١م) [١٠]. كتبَ مصنّفاتٍ في غاية الجودة، منها كتابه الرَّائق(مقدمة لدراسة لغة العرب) وألّف كتاباً أدبيّاً اسماه (المعرّي ذلك المجهول) ، وله كتابُ (أين الخطأ) ، ألّف معجمينِ: الأوَّل المعجم، والآخر المرجع[١١].

وكان العلايليُّ فقهيّاً ومتكلّماً عَرِف بآرائه المخالفة للمشهور والمثيرة للجدل، ومن بين تلك الآراء رأيه الفقهِيّ بجواز زواج الكتابِيّ من المرأة المسلمة؛ مُستنداً في ذلك لعدم وجود نصّ قطعي الدَّلالة والثّبوت على هذا التَّحريم [١٢]، وأباح التَّعامل مع البنوك كافة من دون محددات، وهذا مخالفٌ للرّأي الفقهيّ السّائد الّذي يضع جملة اشتراطات في هذا المضمار[١٣].

واتسمّ أسلوب العلايلِيّ في البحثِ اللُّغويّ بأنَّه صعبُ المرتقى، وقطوف نتائجه بعيدة المنال، وكان مُتحكّماً في بعض آرائه، ودعا العلايلِيُّ إلى فتح باب القياس اللُّغويّ من أوسع أبوابه، وكانت له مزيدُ عنايةٍ بالمباحث الخاصّة بفلسفة اللُّغةِ ، من ذلك مسألة العلاقة بين اللُّغة والفكر، إذ توصَّل إلى أنَّ العلاقة بينهما علاقة تلازم وجوديّ ، ورفضَ العلايليُّ قانون السّببيَّة في تفسير اللُّغة وعلّل ذلك، بقوله " فاللُّغة، من التَّصنيف

---

(١٠) ينظر: الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز: ٩. والشَّيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي :٢١.

(١١) الشَّيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي :٢١.

(١٢)الشَّيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي :٣٤٣.

(١٣) ينظر: المرجع: ص (ز)

الاجتماعيّ؛ أنَّها مؤسسةٌ مرتبطةٌ ارتباطاً مباشراً بنشأة الإنسان، تتحرّك بقانون الغاية لا السببيّة"[١٤].

المبحثُ الأوّلُ : الصّناعة المعجميّة عند العلايليّ

تعدُّ الصّناعة المُعجميّة من الإسهامات المميّزة في جهود العلّامة العلايليّ، إذ جمعَ بين البعدين النّظرِيّ والإجرائِيّ، ويتجلّى المسارُ التّنظيرِيُّ في كتابِه" مقدّمة لدرس لغة العرب، وكيف نضعُ المعجم الجديد؟، وله مقدّمةٌ نفيسةٌ على كتابه(المعجم) تقعُ في عشر صفحات، أبانَ فيها عن الرّؤى التّنظيرِيّة في تأليف المعجم، إذ" وجدَ العلايليُّ الحاجة ماسّة لوضع معجم جديد في العربيّة يفي بأغراضِها ويراعي مطالب العصر"[١٥]، ويرومُ العلايلِيُّ وضعَ مرتكزات مهمّة في العمل المعجمِيّ لتيسيره، وأوضح أنَّ غايته من تأليف منجزٍ معجمِيٍّ تيسيرِيٍّ وجود ثغرات في المناهج المُعجمِيّة كالعين والمقاييس والصّحاح، وهذا واضحٌ في قولِه: "وهذه المعاجمُ وإنْ يكن بعضها وافيّاً بالغاية من المُعجم المادِّيّ، فهو في حاجةٍ إلى متممات تزيده سهولةً"[١٦]، وأرادَ العلايليُّ بالمعجم المادّيّ- وهي تسميةٌ مستحدثةٌ- ذلك المعجمُ الّذي يسيرُ على سمتِ المعاجم القديمة، ويقترحُ عدم التّقييد" بالنَّظر إلى الأصلِ، بل إلى أوائلِ الكلمات كما تلفظُ"[١٧] واصطفى العلايلِيُّ منهاجيّةَ الفيومِيّ(ت٧٧٠هـ) في المصباح المنير لتكون أنموذجاً لهذا النَّمط من المعاجم[١٨]، وسُجّل على هذه المنهاجِيّة أنَّ هذا المسلكَ " يفصمُ عروة المادّة العربيّة، أو هو يفصمها بالفعل بخلافه في الأجنبيّة؛ لأنَّ الزَّوائد تغلب على الأوّل منها(prefix) ، وفي الأجنبيّة قلما تكونُ عنده وتكثرُ في الآخر (Suffix)"[١٩].

لذلك نجد العلايلِيَّ يتبّنى فكرة التَّخصصِيّة في الصّناعة المعجميّةِ، فهو يدعو إلى وضع معاجم علمِيّة في الطّب والهندسة والجغرافيّا والقانون، ويعرّف العلايليّ المعجم

---

(١٤) ينظر: المرجع: ص (ز)

(١٥) الشَّيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي : ١٠٤.

(١٦) ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب، العلايليّ : ١١١.

(١٧)الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز: ٥٨.

(١٨) ينظر: الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز:٥٨.

(١٩) الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز: ٥٨-٥٩.

العلمِيّ بأنّه الّذي " يشملُ المصطلحات الّتي يتداولها أصحابُ علم بعينه"[٢٠] والحقُّ أنَّ هذا الصنّفَ من المعاجمِ التفتَ إليه القدماءُ، ف"كتاب(الأدوية المفردة) لإسحاقِ بن عمران هو أوَّلُ معجم علميٍّ مختصّ يُؤلفُ في اللُّغة العربيّة"[٢١]. وابن البيطار(ت٦٤٦هـ) ألّف معجماً اسماه (الجامع لمفردات الأدويّة والأغذية)[٢٢]. وألّف أبو منذر الصَّحاريّ(ت٥١١هـ) معجم (الماء) وهو أوّل معجم طبيّ في التأريخ [٢٣] وكتبَ الأقدمونَ معاجم متخصّصة في الجغرافيا، ومن ذلك كتابُ معجم ما استعجم للبكريّ(ت٤٨٧هـ) ومعجم البلدان لياقوت الحمويّ(ت٦٢٦هـ). وفي هذا المسار دعا العلايليّ تأليف معاجم خاصّة بالمصطلحات على غرار كتاب التَّعريفات للشّريف الجرجانيٍّ(ت٨١٦هـ) والكليات للكفويٍّ(١٠٩٤هـ) ومصطلحات العلوم للتّهانويَّ(١١٥٨هـ).

ومن المعاجم الّتي دعا إليها العلايليُّ المعجم التَّاريخيّ ذلك المعجمُ الّذي اسماه ب(المعجم النَّشوئيّ)، وكان من منهجِه في هذا المضمار دراسة المادّة اللُّغويّة وتبيان عروبيتها أو تعريبها، ويسعى إلى اكتشافِ الاختلاف في تلك الموادّ، وما يتصلُ بهذا الاختلاف في الصّيغ والمعاني والاستعمال اللُّغويّ وتبيان اللفظ الحقيقيّ من اللفظ المجازيّ والاهتمام بمراعاة الاختلاف في النطق، كلُّ ذلك بترتيب تأريخيّ يرصدُ نشأة الصّيغ وتطورها [٢٤]. وانتفع العلايليُّ في هذا الباب من إشارات المستشرق **أوغست فيشر**(١٩٤٩م) فقد كتبَ معجماً قيّمًا اسماه (المعجم اللُّغويّ التَّاريخيّ) ، إذ تأثر فيشر بمعجم أكسفورد للغة الانجليزيّة[٢٥]، " وكان مثلُه الأعلى"[٢٦].

([٢٠]) تهذيب المقدمة اللُّغويّة للعلايليّ ،أسعد أحمد عليّ :٢٦٩.

([٢١]) دراسات في المعجم العربيّ ، إبراهيم بن مراد : ١٣.

([٢٢]) ينظر: دراسات في المعجم العربيّ ، إبراهيم بن مراد : ١٣.

([٢٣]) حقّقه الدكتور هادي حسن حمودي ونشرته وزارة التراث القومي في سلطة عمّان سنة ١٩٩٦م.

([٢٤])الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز :٥٩.

([٢٥]) ينظر: المعجمية العربية في فكر الدكتور علي القاسمي ،د. بتول الربيعيّ : ١٢٦.

([٢٦])المعجمية العربيّة في فكر الدَّكتور علي القاسميّ، د. بتول الربيعيّ: ١٢٦.

كان معجم فيشر ملهماً للعلايلِيّ في المساحة التّنظيريّة الّتي كتبها في كتابه (المقدّمة)، فالمعجم التأريخيُّ يؤرخُ للمفردة منذ نشأتها وتطورها الدّلاليّ، ومتابعة استعمالات المفردة في السّياقات ويرصدُ ما اشتق منها من الفاظٍ ومصطلحاتٍ[٢٧].

والحقُّ أنَّ دعواتِ فيشر والعلايلِيّ أثمرت في العصر الحديث، فبعد دخول الصَّناعة المعجميّة عصر الحاسبات الآليّة تم تأليف معاجم مهمّة في هذا البابِ، منها معجم الدَّوحة التّاريخيّ للّغة العربِيّة، المعجم التّاريخِيّ للّغة العربِيّة بالشّارقة.

أمَّا على مستوى الإجراء فقد ألّف العلايلِيُّ معجمينِ في غايةِ الإتقانِ الأوَّلِ: مُعجم المُعجم والآخرُ: مُعجم المرجع.

أولاً: معجم المُعجم

هذا " المعجمُ موسوعةٌ علميّةٌ قيمةٌ طبعها العلايلِيُّ عام ١٩٥٤م "[٢٨] قال مروانُ عبود: " موسوعة العلايليّ كتاب القرن في إحياء اللُّغة العربِيّة ومعرفة أسرارِها"[٢٩] ، صدرَ منه أربعة أجزاء انتهى فيه بمادة (ألسن) فلم يتمكنْ من طباعته لأسباب مالِيّة[٣٠]، وكتبَ له مقدمةً مهمّةً تتضمنُ منهجه في الصَّناعة المعجميّة، ذكر فيها المرتكزات الّتي دفعته لتأليف المعجم، ومن جملة ما ذكره أنَّ تلك المحاولةَ جاءت وفاقاً لصدور مجلّة اللُّغة العربيّة سنة ١٩٣٦م، الّذي دعت فيه المجلّة إلى إنجاز عمل معجمِيّ يقومُ على أساس متابعة المفردة على وفقِ التَّطور الدَّلاليّ التَّاريخيّ للمفرد، وسعى العلايلِيُّ في هذه المقدّمة لاستنهاضِ الهمم في دراسة العربِيّة ونبذ الجمود والصّلابة، ودعا إلى الثَّورة على القديم من أجلِ استيعابِ حاجة المجتمع من المتطلبات الاجتماعِيّة والاقتصادِيّة والأدبيّة والفنِيّة والعلمِيّة[٣١].

وبنى العلايلِيُّ مُعجمه على مجموعة من الأسس، منها وجودُ جامع معنويّ لمشتقات الجذر اللُّغويّ الواحد الّتي اسماها (الوحدة الاشتقاقيّة)، وفرّق في هذا المعجم بين الحقيقة

([٢٧]) نحو معجم تاريخي للغة العربية ، مجموعة مؤلفين:٢٣٣.

([٢٨])الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة، د. حكمت كشلي فواز:٦١.

([٢٩]) مع العلايلي في معجمه، مروان عبود: مجلة الطريق، مجلد ٢ عدد ٣ ص ٣١.

([٣٠]) الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة، د. حكمت كشلي فواز:٦١.

([٣١])الشيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة: ٢٣.

والمجاز، وتوسّع في ذكر الفروق اللُّغويّة بين المفردات المتقاربة في المعنى، كذلك فرّق بين أبواب الأفعال وفاقاً لقضية المعنى، وكانت له مزيدُ اهتمامٍ بالمعرّب والدّخيل والمولّد ، وميّز العلايليّ للكلمات المستحدثة بعلامة مميزة، وممّا يلحظُ عليه في هذا المعجم غياب الاهتمام بالشَّواهد، ولم تكن قضية التّاريخيّة في تتّبع الألفاظ واضحةً كما نظّر لها في كتابه المقدّمة، وأغفل ذكر البلدان والأعلام والصّور التَّوضيحيّة، وطغت نزعة التَّعقيد والغموض في عرض المادّة اللُّغويّة[٣٢].

أمّا على المستوى الإجرائيّ فقد قدّم العلايليّ اطروحة قيمةً في الصّناعة المعجميّة تقوم على أربع قواعد، وهي: قاعدة الميزان . وقاعدة الفرع، وقاعدة الأفعال . وقاعدة التعديّة واللزوم ، ففي قاعدة الميزان كشفَ العلايليّ أنَّ هنالك موازين يمكن تخصيصها في العربيّة ، وتلك الموازين لها حمولة معرفيّة مؤطرة بالمعاني، ولها طرائقُ في تأدية المعنى الكاشف والمراد الحقيقيّ ، وتقوم بوظيفة اللواحق في اللغات الأجنبيّة، وينطلقُ العلايليُّ من مبدأ اشتقاقيّة اللُّغة العربيّة، ويستهدف من هذه القاعدة تطويع المفردات المستحدثة لصيغ العربيّة، إذ عرض تلك الموازين بمزيدٍ من التَّفصيل مبيناً مدياتها في اجتراح ألفاظ جديدة على اللُّغة العربيّة، ووضع العلايليُّ في هذه القاعدة ضوابط منها عدم تقييدها بالمحددات الّتي شرطها النَّحويونَ نحو ضرورة التَّعديّ في اسم الآلة ؛ لأنَّ من رأي النَّحويين في هذا المضمارِ يقوم على مرتكز غير دقيق، مع أنَّ العلايليّ يقرُّ بأنَّ هذه الموازين المتقاربة كالمشتقات تخضع لمبدأ (زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى)[٣٣]. وأمّا قاعدة تأصيل الفرع " تتلخصُ بأنَّ يعمدَ اللُّغويُّ إلى جذرٍ ما، ويشتقُّ منه كلمة بمعنى خاصّ ، ثمّ يجعلُ المعنى الخاصّ أصلاً لمشتقات جديدة "[٣٤]، وهذا المبنى التفت اليه الأقدمونَ ولاسيما ابن السّراج (ت ٣١٦هـ)، إذ قرّر " إنَّ كلَّ لفظين اتفقا ببعض الحروف ، وإنْ نقصت حروف أحدهما عن الآخر، هما مشتقانِ ، فالرّجلُ مشتقٌّ من الرّجل ، والعقلُ مشتقٌّ من العاقول" [٣٥]، ونقل العلايليُّ عن أبي إسحاق الشّاطبِيّ(ت٧٩٠هـ) تقريره "بإطلاق المجرّد من المزيد، وساق له أمثلةً هي أكثر من أنْ تحصى، ومن هذينِ الرَّأيين كانت قاعدة تأصيل

(٣٢) ينظر: الشَّيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي: ١٠٩.

(٣٣) موسوعة علوم اللغة العربية، أميل بديع يعقوب : ٥/٥٤٠.

(٣٤)الشَّيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي: ١٠٨.

(٣٥) الاشتقاق ، ابن السراج :١٦.

الفرع ، وهي أنْ تشتقَّ من جذر كلمة بمعنى خاصّ ، ثمَّ تعودُ فتجعله بهذا المعنى الخاصّ أصلاً اشتقاقيّاً مثل أنْ تشتقَّ من ثلاثي (رجُل) الرّجل بمعنى القدم، الرَّجل بمعنى البشرِيّ وميزان: فعُل: صيغة من صيغ المبالغة"[٣٦].

أمَّا القاعدةُ الرَّابعةُ فتدورُ في اللزوم والتَّعدية، وأعطى على هذه القاعدة مثالاً مبسوطاً مفاده أنَّ" دلالة فعل (رغب) ومثله كثير، فأنت حينما تقولُ (رغب به) تعني مال إليه وحينما تقول رغب عنه تعني (نفر)، وإنَّما تغيّرت دلالة الفعل الواحد هذا التَّغيّر الكبير، نتيجة لتوحّد الفعل والحرف توحّداً يجعلُ من كلّ منهما فعلاً جديداً مستقلاً عن الفعل الماضي السَّاذج . إنَّ كلَّ فعلٍ هو قابلٌ للتّعدية بكلِّ حرف دون استثناء تبعاً للقصد المعبر بدقّة "[٣٧].وطرحَ العلايليّ مسلكاً في تفسير التَّعدية واللزوم مؤداه أنَّ مِن" فوائد التَّعدية واللزوم خاضعة لإرادة المتكلِّم بدلاً من أنْ يكون التَّعدية خاضعة لنصّ المعجم، فأنتَ تعدي كلّ جذرٍ بأي حرفٍ من حروف التَّعدية تبعاً لإرادتك أنت وليس لإرادة المعجم"[٣٨]. وهذا المعنى قريب لما أدلى به ابن جنّي من أنَّ العمل النحويّ من "الرّفع والنّصب والجرّ" والجزم إنّما يرجعُ للمتكلِّم[٣٩].

قبل مغادرة هذا الفقرة من البحث وددتُ القول أنَّ هذه القواعدَ الأربعة أسهمت في بلورة مُعجم العلايليّ (المعجم) واستطاع أنْ" يضعَ مخططاً واضحاً لمعجمه المُعجم"[٤٠].

ثانياً: معجم المرجع

وهو معجمٌ آخرُ للعلايِليّ أنجزه بعد تأليفه معجمه (المعجم) أصدره سنة ١٩٦٣م، وهو" معجم علميّ بمقدار ما لغويّ ، وهو مرتَّبٌ وفق المفرد بحسب لفظه "[٤١]،وهذا المعجمُ محاولةٌ جادّة في الصناعة المعجميّة، وهو " جهدُ مشهودٌ له بالريادة والأصالة "[٤٢] واستهل العلايليّ هذا المعجم " بمقدّمة أوضح فيها أنَّ الّذي حفّزه إلى بحث العربيّة

([٣٦])الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز:٣٦.

([٣٧]) ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب : ٢٤٢. والمعجم :٨.

([٣٨]) حوار لغوي مع العلّامة الشّيخ عبد الله العلايليّ ، سعيد طه:١٢٠.

([٣٩]) ينظر الخصائص: ١/١٠٩-١١١.

([٤٠])الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د.حكمت كشلي فواز: ٣٨.

([٤١]) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، عدنان الخطيب : ٥٧.

([٤٢]) المعجمية العربية في فكر الدكتور علي القاسميّ ، د. بتول الربيعيّ :١٢٨.

تجنّي بعض اللّغويين عليها واتهامها"[٤٣] بأنَّها" لغة شائخة منزوفة الطَّاقة والمائيّة، لا تنهضُ بفكر ولا تجري في مضمار الحضارة إلى غايته حتّى تلهث "[٤٤] وصُنّف معجم(المرجع) " ضمن المعاجم التطوريّة "[٤٥]، وقد اتسمّ منهجه بذكر المصطلحات" في مواضعها من النَّطق، أي رتّبها بحسب لفظها لا بحسب جذورها ، وذلك في المصطلحات وحدها ، دون تصريف الأفعال. وفق هذا سرد تحت الجذر ما حفظ من مشتقاته، سرداً فقط، مع الإحالة إلى بحثها تقع من النطق، كما لاحظ أنَّ كثيراً من الأفعال ليست مأخوذة من المعنى المصدريّ للجذر، بل من أسماء الأعيان ، ولذا أثبت الأفعال بالمعاني المذكورة تحت اسم العين نفسه"[٤٦] "وبذلك تكون طريقة التّصنيف لهذا المرجع جامعة للنهج الحديث، بإثبات المفرد في منزلته من النّطق، والنّهج القديم ، بسرد مشتقات الجذر تحته ، ونهج الوحدات ، بذكر بعض الأفعال تحت أسماء الأعيان"[٤٧].

ويصف العلايلِيُّ منهجه في المعجم بالقول بأنَّه " عملٌ يتَّصلُ بالأساس اللُّغويِّ ويتصاعدُ مع اللُّغة تصاعدها الطَّبيعيّ الحيويّ والحضارِيّ .... فهو يكشفُ عن تطوُّر اللّغة في جانبها اللّغائيّ (الفيلولوجيّ) ، ثمّ يُحَقِّق دلالتها القديمة ويصِل بينها وبين ما يحمل الذَّهن الحديث من طوابع ومفاهيم ، ليفرغ أخيراً إلى فتح باب الاشتقاق على مصراعيه وتطبيقه بأوسع أشكاله"[٤٨].

وميّز العلايليّ في هذا المعجم بين المولّد القديم والمولّد الحديث [٤٩]، وفرّق بين المعاني الحقيقية عن المعاني المجازيّة [٥٠]، ومما يلحظ في منهجه إيراده للمصطلح الفرنجيّ بحرفه [٥١]، وقد ذيّل في معجمه دليلاً للمصطلحات الأجنبيّة ، وهو أمرُ انفرد به

([٤٣]) المرجع: ص(د).

([٤٤]) المرجع : ص (د).

([٤٥]) التوسع الدلالي، موسى بن مصطفى العبيدان :٤.

([٤٦]) موسوعة علوم اللغة العربيّة ، أميل بديع يعقوب: ٨/ ٤٣٩.

([٤٧]) المرجع : ص (ح).

([٤٨]) المرجع : ص (ح).

([٤٩]) ينظر: فصول في فقه اللغة العربيّة ، أميل بديع يعقوب: ٢٥٣.

([٥٠]) موسوعة علوم اللغة العربيّة ، أميل بديع يعقوب: ٨/ ٤٣٩.

([٥١]) ينظر: موسوعة علوم اللغة العربيّة ، أميل بديع يعقوب: ٨/ ٤٣٩.

العلايلي عن غيره من المعجميين المحدثين. زدْ على ذلك استعماله للرموز للدلالة على بعض المصطلحات [٥٢].

ومن المآخذ على معجم المرجع أنَّ العلايليّ " ألزم نفسه عملاً لا يستطيع فرد واحد مهما بلغ من جهد أنْ يضطلع به وحده، ولقد كان مُنصفاً وصادقاً عندما قال في مقدِّمة المعجم:" ولستُ أزعم لمعجمي هذا ، أنَّه جاء على يد الكمال في منزلة السّدة ، وإنَّما هو دأب جاهد أردت أن يكون أكمل من غيره "[٥٣] ، وأبان العلايليّ أنَّ " في المعاجم القديمة طائفةً كبيرةً من الأخطاء ، كما أنَّها لم تعرض لكثير من التّراكيب التقليديّة، فوق أنَّها هجرت المُصطلح العلمِيّ والغنيّ هجراً تامّاً"[٥٤].

والسّؤال الَّذي يُثار في هذا المقام هل يدخل معجم (المرجع) في ضمن المعاجم التاريخيّة؟ وللإجابة عن هذا السَّؤال ينبغي القول أنَّ العلايليّ " لم ينعت معجمه بالتَّاريخيّ بل أراد له أنْ يكون مرجعاً للباحثين، وجمع فيه بين صفات المعجم قديماً وحديثاً"[٥٥]" لذلك معجم (المرجع) " لا تنطبقُ عليه مواصفات المعاجم التّاريخيّة، وأوَّلها أنْ تكونَ موادّه مستقاة من مدوّنة نصّيّة تشتملُ على نصوص أصليّة ، وأنْ تكون دعامة المعجم الأساسِيّة الشّواهد المؤرّخة والموثّقة ومواد معجم المرجع ليست مؤرّخة ، بل هي مأخوذةٌ من المعاجم السّابقة دون عناية بالشّواهد"[٥٦]

ولم ينجُ منهج العلايليّ في معجمه المرجع من نقدات شديدة، إذ يرى الدَّكتور عبد الله الجبوريّ أنَّه" بالغ في إيراد الألفاظ المعرّبة والدَّخيلة، فأدخل الضّيم على معجمه بإثقالِه المصطلح العلميّة الجديد، وبألفاظ حضاريّة وأجنبيّة غطّت على بريق السّمت اللّغويّ العربيّ"[٥٧]. ووصف الدّكتور حُسين نصار منهجه بغلبة التّحكمات، ومن ذلك قوله " أقام

([٥٢])ينظر: موسوعة علوم اللغة العربيّة ، أميل بديع يعقوب: ٨/ ٤٣٩

([٥٣]) المرجع : ص (ح).

([٥٤]) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، عدنان الخطيب : ٥٧.

([٥٥]) المعجمية العربية في فكر الدكتور علي القاسميّ ، د. بتول الربيعيّ:١٢٨.

([٥٦]) معجم الدوحة التاريخي https://www.dohadictionary.org/about-dictionary

([٥٧]) بحوث في المعجمية العربية ، د. عبد الله الجبوريّ : ١٢٧.

معجمه التّاريخيّ على الظّنون والمقترحات ، وأنَّه نظر فيه إلى الأطوار القديمة للغة، لا الأطوار الحديثة"[٥٨].

المبحث الثّاني: قضايا لغويّة في فكر العلايلِيِّ

أولاً: القياس اللُّغويّ عند عبد الله العلايلِيّ

القياسُ في المدونة اللُّغويّة "أنْ تشتقَّ لفظاً من آخر وفق المقاييس الّتي ارتضاها اللُّغويون والنّحاة، الّتي استُقرِئت مِن اللُّغة نفسها. فتقول مثلاً إنَّ كلمة(وزن) تُجمع قياساً على أوزان و(وزون) فتستعملُ الكلمة (وزون) ولو كانت غير مسموعة عن العرب وذلك؛ لأنَّ الوزان (فُعول) قياسيّ في كلّ اسم على وزن (فعْل) "[٥٩]، وقضيّة القياسِ قضيّة قديمةٌ تعودُ إلى اللغويين الأقدمين، فقد أُثر عن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت١٧٥هـ) أنّه قال" ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلامِــهم"[٦٠]. وللقياس مكانةٌ عند علماءِ اللغة العربيّةِ، فقد حكى ابن جنّي(ت٣٩٥هـ) عن أبي عليّ الفارسِيّ(ت٣٧٧هـ) أنَّه قال: "أخطئُ في خمسين مسألة في اللُّغة. ولا أخطئُ في واحدة من القياس" [٦١]، فالخطأُ في القياسِ أمرٌ لا يغتفرُ عند اللُّغويّين، حتّى قالَ ابن جنّي مُعقّباً على مسألة لسيبويه: "وكان الأشبهُ بقدر سيبويه ألا يقفُ في قياس ذلك، وألا يقول :لا أدري"[٦٢]. وبلغ تقديس ابن جنّي القياس مرتبةً يقولُ فيها " مسألةٌ واحدةٌ من القياس أنبلُ وأنبهُ من كتابِ لغةٍ عند عيون النّاس"[٦٣].ولأحمدَ بن فارس موقفٌ يناهضُ فيه القياس، يقولُ فيه: " ليس لنا اليوم أنْ نخترعَ، ولا أنْ نقولَ غير ما قالوه، ولا أنْ نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأنَّ في ذلك فساد اللّغة وبطلان حقائقها "[٦٤]. ولم يرتضَ الشّيخُ مصطفى الغلاييني هذا المسلك، ويتجلّى ذلك، بقوله: " هذا تضييقٌ يقضي على اللّغة بالجمود، وعلى أهلِها بالخمود. والحقُّ أنَّ كلّ قياسٍ يجري على سننِ العربِ في كلامِهم، وكانت الحاجةُ تدعو إليه، ولا محيصَ لنا عن قبوله، وما قيسَ على كلامِ العربِ

([٥٨]) المعجم العربيّ ، د. حسين نصّار :٣٢٧.

([٥٩]) الفصيل في ألوان الجموع، عبّاس أبو السّعود :٦٥.

([٦٠]) المنصف، ابن جنّي: ١٨٠.

([٦١]) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباريّ: ٣٣٤.

([٦٢]) المُحتسَب في شواذ القراءات، ابن جنّي:١/ ٣٠٤.

([٦٣]) الخصائص :٢/ ٩٠.

([٦٤]) الصّاحبي في فقه اللُّغة وسنن العربيّة في كلامِها :٦٩.

قياساً صحيحاً، فهو من كلامِهم. ولنا أسوةٌ فيمن سبقونا، فتصرّفوا في ألفاظ اللُّغةِ في كلّ نوعٍ من أنواع العلوم اللّسانيّة والعقليّة والماديّة والاجتماعيّة، حتّى عُدَّ ذلك من اللُّغة لا يرّده إلّا من لا معقول له "[٦٥].

وقد أدرك القدماءُ والمحدثونَ أهمّيّة القياس وخطره، يقول السّيّدُ أحمدُ صقر: " القياسُ فنٌّ واسعُ الأطرافِ، متشعبُ المسالكِ، يمتُّ إلى كلّ باب من أبوابِ اللُّغةِ بصلة، ولولاه لضاقت الفصحى على أبنائها "[٦٦] وذكر الدّكتورُ نعمةُ رحيم العزاويّ أنَّ" اللُّغويّين المتزمتينَ، قدامى ومحدثين رفضوا أنْ تستفيدَ اللّغة من هذه الخصيصة، ولم يجيزوا أنْ يستغلَ القياس فتنسج صيغة أو ينطق بما لم يرد قياساً على ما وردَ "[٦٧]. و" قد حلا لأبي عثمان الجاحظ أنْ يستعمل الأبنية القياسيّة وإنْ لم تكن ممّا ألفها الاستعمال وأشارت إليها كُتُب اللّغة، فقد استعمل (الخِطار) ولم يقل (المخاطرة)، وهي أشيعُ في القياسِ ؛ واستعمل (البراء)،ولم يستعمل المباراة" [٦٨].

ونخلصُ من هذا الّذي مضى أهمّيّة القياس في البحثِ اللّغويّ، وفي ذلك يقولُ أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ): " لأنَّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكرَ القياس فقد أنكرَ النّحو، ولا نعلم أحداً من العلماءِ أنكره لثبوته بالدَّلائل القاطعة والبراهين السّاطعة "[٦٩].

ويمكن القول أنَّ المنطلقات الَّتي كوّنت المنهاجيَّة المعجمِيّة عند العلايلِيّ تكمنُ في فتح باب القياس اللُّغويّ للألفاظ الحديثة المستحدثة و"دراسة العربيّة من جديدٍ ورفض أقيسة الأقدمين[٧٠]. وكذلك هو يؤمنُ بالقياس؛ لأنّه" لا بدّ من اعتماد الطّرَيقة العقليّة في فهم اللُّغة، والتّدرُّج من المحسوس إلى المعقولِ بمقابلة ما بينهما ووصله في صيرورة مطّرَدة"[٧١] وقد تبنّى العلايلِيّ مقولة أبي عثمان المازنيّ(ت٢٤٨هـ) " ما قيس من كلام

([٦٥]) نظراتٌ في اللُّغة والأدب، الشّيخ مُصطفى الغلاييني: ١٩٩.

([٦٦]) القياس في اللُّغة العربيّة، السّيّد أحمد صقر (مقال منشور)، مجلة الرّسالة، ١٩٣٦م، ص:٨٠٠.

([٦٧]) النّقد اللُّغويّ بين الجمود والتحرّر، د. نعمة العزاويّ:٤٧.

([٦٨]) لو أخذ القوس غير باريها، د. إبراهيم السّامرائيّ (بحث منشور): ٥١-٥٢.

([٦٩]) لمع الأدلّة ، أبو البركات الأنباريّ:٩٥.

([٧٠]) ينظر: المعجم :٤.

([٧١]) المعجم :٤.

العرب فهو من كلام العرب" [٧٢]، ودعا إلى فتح باب القياس من أوسع أبوابه، وجعل متن اللغة قياسيا، على أن لا يخرج هذا القياس عن قوانين التصريف والاشتقاق ، وكان العلايليُّ يؤمن بفكرة ابن السّيد البطليوسيّ" أنْ لا يقال بالشذوذ ما وجد له وجه من القياس"[٧٣].

وقد وضع العلايلي اشتراطات وضوابط تحدد مسارات القياس، وينطلق من حقيقة مفادها أنَّ العربية قادرةٌ على استيعاب الدخيل ولها المكنة في مجاراة التّطور[٧٤]، زدْ على ذلك العلايليُّ نبّه إلى قضيّة مهمة في مسألة المصطلح مفادها التعهد بمدلول المصطلح ومدياته في القصد [٧٥]، فتحديدُ مدلول المصطلح ضرورة علمية ملزمة ، فمصطلحُ القياس أمرٌ مختلفٌ فيه ، تتعلّق بالمنهج والسياق المعرفيّ، فضبطُ المصطلح غايةٌ في الأهمّيّة التفت إليها العلايليُّ في هذا المضمار.

ثانياً: تيسير العربيّة

من المسائل الّتي وقف عندها العلايلِيُّ مسألة تيسير العربِيّة ، إذ وضعَ اليد على مرتكزات الصّعوبة في تيسيرها، ومن تلك المرتكزات قضية العامل النّحويّ ، والتَّأويلات البعيدة عن روح اللُّغة، والخطل في فهم اللّغويين لطبيعة اللُّغة العربيّة [٧٦].

وقدّم العلايليُّ مجموعةً من الأطروحاتِ في هذا البابِ هي جديرةٌ بالتّأمل والدَّراسة، فهو يدعو لتخليص اللُّغة من شوائب الفوضى كالعامل والتَّعليلات الجدليّة والقياسيّة الّتي تبعدُ الطَّالب عن روح اللّغة ووضع القواعد الَّتي تؤمن بالتطور وعدم الجمود على قوالب جامدة ،فاللُّغة ليست تفلسفاً لفظياً " فحين تأخذ مأخذ التَّفلسف تستحيلُ إلى معضلة، وهذا واقع الحال في القاعدة العربيّة "[٧٧].،هي دعوةٌ الى تغيير منهج اللّغويين في دراسة لغة العرب، ودعا العلايليُّ اللجوء إلى اللُّغة المحكية ، وهي لغة وسطى بين الفصحى

([٧٢]) الخصائص :١/٣٨٥.

([٧٣]) مقدمة لدراسة لغة العرب:٦٢.

([٧٤]) مقدمة لدراسة لغة العرب:٦٢.

([٧٥]) ينظر: مقدمة لدراسة لغة العرب :١٩٩.

([٧٦]) ينظر: الشَّيخ عبد الله العلايليُّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي:٩١.

([٧٧]) هنالك مشكلةٌ ، عبد الله العلايليُّ ، المجلة العربيّة ، العدد ١ ، سنة ١٩٧٧م ، ص ٤٩.

والعاميّة[٧٨]، وهي لغةٌ " تنسجمُ مع الواقع المعاش مراعية مطالب العصر وتطلعات المستقبل"[٧٩] ، ويجدُ العلايليُّ المنهج البصرِيّ هو الأصوب في التَّيسير ؛ لأنَّه أكثر انضباطاً من المنهج الكوفِيّ[٨٠].

ومن آراء العلايلِيّ تسهيل قواعد الإملاء لاسيما تسهيل قواعد الهمز، إذ نادى بضرورة الاقتصار على كتابتها على جنس حركتها مطلقاً سواء أكانت أولاً أم وسطاً أم آخر الكلمة ، وسواء أكانت مفردة أو مركبة[٨١]، وهذا الطّرحُ كان مسبوقاً إليه من ابن دُرُستويه(ت٣٤٧هـ) في مصنّفه (كتاب الكتّاب)[٨٢]، وتبنّى العلايليُّ رأي أبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ(ت٣٨٤هـ) الّذي "رأى اقتصار كتابة الألف المقصورة على مثل لفظها الّذي هو الألف الهوائيَّة"[٨٣].

ودعا العلايليُّ إلى "اسقاط تاء التأنيث المعنوي؛ لأنَّ كلَّ ما تجرّد من علامة التأنيث فهو مذكّر ، مثل (عين) ، لا داعي لأنَّ نقول مؤنث ونرجع إليها الضمير هي بل نستخدم الضمير هو "[٨٤]. وكان مسبوقاً إلى هذا الرأي من ابن السكيت ٢٤٤ه ، حين يقول " ما كان العربي ليجرؤ على تذكير ما ليس به علامة"[٨٥].

ثالثاً: حذف الإعلال

الإعلال هو: تغيير يصيبُ الحروف الصَّائتة، مثلما يراه سيبويهُ[٨٦]؛ لأنَّه يخلق نوعاً من الانسجام الصَّوتيّ لنزوع اللسان نحو الخفة عند النَّطق بالأصوات الصَّائتة ؛ لأنَّ" رفع اللسان من موضع واحد أخفُّ عليهم" [٨٧]، فهو تغيير حرف العلة للتخفيف[٨٨]، وعلى هذا

---

(٧٨) ينظر: الشَّيخ عبد الله العلايليُّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي:٩٢.

(٧٩) ينظر: الشَّيخ عبد الله العلايليُّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي:٩٢.

(٨٠)ينظر: الشَّيخ عبد الله العلايليُّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي:٩٢.

(٨١)ينظر: الشَّيخ عبد الله العلايليُّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي:٩٦.

(٨٢) ينظر: كتاب الكُتّاب ، عبد الله بن جعفر ابن درستويه:٢٤.

(٨٣) ينظر : رسائل في النحو واللُّغة : الرّمّانيّ : ٤١.

(٨٤)حوار لغوي مع العلّامة الشّيخ عبد الله العلايليّ ، سعيد طه:١٢٠.

(٨٥)حوار لغوي مع العلّامة الشّيخ عبد الله العلايليّ ، سعيد طه:١٢٠.

(٨٦) ينظر: الكتاب : ٣٦٣/٤-٣٦٥ .

(٨٧) الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٨٨) ينظر: شرح الشافية : ٦٦/٣ ، وشذا العرف في فن الصرف : ١٣٥ .

يكون معنى الإعلال هو التغييرات التي تتعرض لها أصوات العلة بحلول بعضها محل بعض. والغاية منه طلب الخفة في الكلام بما يحقق الانسجام الصوتي والاقتصاد في عملية النطق.

من اطروحات العلايلِيُّ الغريبة دعوته إلى إلغاء هذا الباب من الدَّرس اللُّغويُّ ، وهذا واضحٌ بقوله:" ألغيت الإعلال تسهيلاً للغة ، ثمّ هدمتُ بعد ذلك كلّ باب الإعلال مثل تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها وقلبت الواو ألفاً .... إلى آخر هذه المقولة والّتي تهلك الدَّارسين وتنهكهم، وهي مجردُ توهمات عند اللُّغويين؛ لأنَّهم تأثروا بالأساليب المنطقيّة ومثلها، بينما الواقع أنّها كلّها تندرج تحت قاعدة الاتباع، وكلّ ما فيه ثلاثة ... مثل مطى، يمطي، مطية، والمطية هنا فعليّة أي أصلها مطيوه، فقالوا: إذا ما اجتمعت واو وياء وسبقت أحدهما بالسَّكون تنقلب الواو ياء، وتدغم الياء في الياء فتصير مطية ... ثم جمعوها على مطايا، وتم الجمع بناءً على خمسة إعلالات اسقطتها وقلت إنَّ العربيّ قال: مطية بدون إعلال ولاهم يحزنون! وقال من قول اتباعاً لحركة القاف ومجانسة فاء الفعل " ثم استدرك فقال " نعم لقد ألغيت باب الإعلال كلّه ، وربّما كان هذا الإلغاء أقلُّ الفوائد الّتي قدمتها المقدمة"[٨٩].

أقول إنَّ علماء الصرف بالغوا في الافتراضات والتَّحكّمات في كلمة (مطية) كما أشار العلايليُّ، مع أنَّ المسألة في ذلك كلّه تخضعُ إلى "أنَّ هذه الكلمةَ لا علاقة لها في الهمزة في شيءٍ من تصاريفها. ولماذا نجعل جموع هذه الكلمات على وزن (مفاعل) ؟ فمن السَّهل جعل وزن هذه الجموع على صيغة (فعالى) حتّى نبتعد عن هذه التّغيرات الافتراضية"[٩٠].

رابعاً : أبواب الفعل الثلاثي المجرد

بحث العلايليُّ قضية أبواب الفعل الثَّلاثي" بحثاً جادًّا مستفيضاً فربطَ موضوع حركة عين الفعل بظاهرة الأفعال الثَّلاثيّة عموماً الّتي لم تخلُ من الفوضى والاضطراب وعدم التَّساوُق ؛ لكونها أقدمَ ما عرف العربيّ"[٩١]، وعرض العلايليُّ في هذا المضمار مذهباً

([٨٩])حوار لغوي مع العلامة الشيخ عبد الله العلايلي ، سعيد طه ، ص ١١٩-١٢٠.

([٩٠])القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص ٩٢

([٩١]) أبواب الثلاثي بين المعجم والصرف :٢٦٤.

فريداً في مسألة (الأبواب الستة) مؤداه " أنَّ التّصريف بمعنى التَّلبس بحركة الفعل في الزمن الخاصّ ، يخضعُ دائماً لباب واحد ، وهو الثاني أي باب ضرب يضرب . بينما الأبواب الخمسة الأخرى فلإفادة معنى زائد .... فإذا أردت الدّلالة على التَّفوقيّة أو التركيب ، فوق الدَّلالة على التلبس بالحال الفعليّة ، تنقل الفعل إلى الباب الأوَّل أي باب نصر ينصُر ، ولذا طرده اللّغويونَ في معرض المفاخرة والمبالغة ، الموضوع في هذه الصّيغة قامرته ، فقمرته فأنا أقمُره ... وعليه فكلُّ ما يصاغ تصريفاً من الباب الأوّل ، يُراد به أنَّ الشَّخص تلبس بالحال الفعليّة، وزيادة على التلبس تفوق فيها .... وإذا أردت الدَّلالة على التّلفت والانسراح تنقل الفعل إلى الباب الثّالث أي باب فتح يفتحُ ، ولا تلق بالاً إلى ما اشترطه اللّغويون من أنَّ هذا الباب خاصّ بما عينه أو لامه ، حرف حلق فهو تقديرٌ واهن ، ولذلك حاروا في تعليل ما شذ حيرة كبيرة ... وإذا أردت الدَّلالة على التَّغيّر خلواً وامتلاء ، وجوداً وعدماً، تنقل الفعل إلى الباب الرَّابع أي باب علم يعلمُ وجهِل يجهلُ ... وإذا أردوا الدَّلالة على التجرؤ والتقسّم ، تنقل الفعل إلى الباب السَّادس أي باب ورِث يرِث ، وتبعاً لهذا التَّمييز بين الأبواب كان لا بدّ التَّمييز بين المصادر "[٩٢].

وسجّل **الدَّكتورُ أحمدُ الأخضر** ملحظاً مهمّاً في أنَّ العلايليّ متح من جهد الأقدمين، ففي (فعَل) بفتح العين معانٍ تدور في الحدوث والغلبة، وفي (فعُل) بضم العين معانٍ تدور في الغريزة والصفات الخُلقيّة ، في حين (فعِل) بكسر العين ، تكثر فيها العلل والطبائع والغرائزيّة[٩٣] وما ذكره الدَّكتورُ الأخضرُ صحيحٌ؛ ولكنّ شذرات القدماء كانت متناثرةً في بطونِ الكُتُبِ، يُحسب للعلايليّ جمع شتيتها، وعرضها في بعدٍ إجرائِيّ. وممّن أشكلَ على أطروحة العلايليّ في هذا الباب الدَّكتور **منصور أبو صالِح** بدعوى عدم الاستقراء الدَّقيق لكل الأفعال الثلاثيّة ، فالأمثلة الّتي ذكرها العلايليّ في مدونته كانت شحيحةً لا تكفي للاطمئنان في تكوين قاعدة قياسيّة ضابطة لهذه الأفعال ، زدْ على ذلك أنَّ المبنى الَّذي استند اليه العلايليّ تحفّه الظّنياتُ، وتتعاوره الأثرياتُ، وذيّل الدَّكتورُ منصورُ أبو صالح حكماً في هذه المسألة مفاده " أنَّ قاعدة العلايليّ غير ثابتةٍ ، وكلُّ ما في الأمر أنَّ المؤلِّف تخيَّلها ، وجعل يفرضها على الموادّ، ولو افترضت صحتُها فلا حاجة إلى تجزئةِ الموادِّ في المُعجم تبعاً لها بل يكفي الإيضاح الوارد في المقدِّمة ومن ثمَّ إيراد الموادِّ

([٩٢]) المعجم :٦/١. وينظر : مقدمة لدرس لغة العرب : ٢٤٢ وما بعدها .

([٩٣])أبواب الثّلاثي بين المعجم والصرف :٢٦٤.

متضامَّة أجزاؤها متتالية ، وليس من الصّعب على القارئ حفظ القاعدة وتطبيقها فيتوفر على المؤلِّف كِبَرُ حجم المعجم، وعلى القارئ بلبلة المادَّة وتشتيتها تبعاً للأبواب"[٩٤].والقول الفصل في ما أبداه العلايليُّ في هذه المسألة دونه خرط القتاد ؛ فبعض الأبواب يحكمها القياسُ والآخر السّماع المتواتر، فلا يمكن مثلاً نقض الباب الثَّالث المتساوق مع القياس الذي يُضبط بالحروف الحلقيَّة، بدعوى ورود أفعال شاذّة لم تأتِ على القياس، من ذلك فعل (أبى يأبى) الَّذي عقّب عليه سيبويه بالقول: " ولا نعلم إلّا هذا الحرف"[٩٥]، وأمَّا بقية الأفعال الشَّاذة الأخرى فأمرٌ مختلف فيه بين اللّغويين على ما صرّح ابن خالويه(ت٣٧٠هـ)[٩٦]، أمّا البابُ الرّابعُ والخامس فلا خلافَ أنَّ البعد المعنويّ هو الحاكم في تحديد نوع الباب ، وأما الباب السادس فهو مندرج في الباب الرابع في رأي بعض الباحثين[٩٧]، فالمدار البابان الأولُ والثاني، والحقُّ أنَّ مشكلة الثَّلاثي تكمن في البابين الأول والثاني، والباعثُ في هذا المشكلة يرجعُ لسببين الأوّل: لهجيّ، والآخر يتعلّق بالتَّطور التّاريخيّ للأفعال. وقد وضعَ أبو زيد الأنصاريّ(ت٢١٠هـ) لهما ضابطة محكمة يقول فيها: " إذا جاوزت المشاهير من الأفعال الّتي ماضيها على (فعَل) فأنت في المستقبل بالخيار إن شئت قلتَ : يفعُل- بضمِّ العين – وإنْ شئت قلتَ : يفعِل بكسرها "[٩٨]. وإن كان ابن يعيش الحلبِيّ(ت٦٤٣هـ) له رأي آخر يقولُ فيه:" وإذا عُرف أنَّ الماضي فَعَل ولم يُعْرَف المستقبل فالوجه أنْ يكونَ بالكسر ؛ لأنَّه أكثر، والكسرُ أخفُّ من الضَّمِّ"[٩٩]. والحقُّ أنَّ العلايليَّ حين تبنّى فكرة اختزال الأبواب الستة وحصرها بالباب الثاني لم ينطلق من فراغ في هذا المضمار فقد سبقه أبو زكريا الفرّاء إلى هذا الرّأي[١٠٠] ، وهو ينطلقُ من منحى تيسيريٍّ، فنجده يقول:" إنَّ العربيّة كادت تستقرُ على بابٍ واحدٍ في التَّعريف، وهو الباب الثاني، وهو بابُ ضرَب يضرِب ، أي فتح الماضي وكسر عين المضارع . وعندما قلتُ هذا الشّيء، وقلت إنّه يجب أنْ نطرد التعريف كلّه من الباب

([٩٤])أبواب الثّلاثي بين المعجم والصرف:٢٧١.

([٩٥])الكتاب: ٢٥٤/٢.

([٩٦]) ينظر: ليس في كلام العرب، ابن خالويه: ١-٢.

([٩٧]) ينظر: أفعالُ الباب السادس دراسة صرفيَّة معجميَّة، د. جمانة عبد المهدي جاسم:١٣٦.

([٩٨])الأفعال، ابن القوطية:٢.

([٩٩]) شرح المفصل، ابن يعيش: ١٥٢/٧. وينظر شرح الشافية للرضيّ:١١٨/١.

([١٠٠])ينظر: حوار لغوي مع العلامة الشيخ عبد الله العلايلي ، سعيد طه ، ص ١١٩-١٢٠.

الثاني ، وهذا الشّيء لم ابتدعه ابتداعاً ، فهنالك عند القدماء منطلق قفزة محددة في هذا المجال ، حيث سبقنا أبو زيد سعيد الأنصاريّ ، صاحب النَّوادر حين قال " إذا أنت جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالخيار بين الضَّم والكسر " ثم جاء الإمام أبو زكريا يحيى الفرَّاء فقال: " الأصل في الأبواب ، الباب الثَّاني" ثمَّ يستدركُ ليقول " وأنا اتخذت ما قطع به الفرّاء قاعدة للتَّصريف مطلقاً بدون اعتداد واليوم اتحدّى أنْ يقرأ أكبر أديب صفحتين، وإذا لم يكن ضابطاً لعين الفعل في معجم ما، ولا يقع في عشرة أخطاء على الأقل. لذلك أنا سهَّلت بهذه القاعدة، والّتي أتت في كتاب المقدِّمة بعد بحثٍ طويلٍ لها وتبريرها ، والتماس الشواهد عليها والاستدلال الكبير، سهّلت باللّغة العربيّة تسهيلاً كبيراً ، بحيث لا يحتاجُ المرء إلى أنْ يفتح المعجم لضبط عين الفعل ومن أي باب هو"؛ لأنَّ الأبواب الخمسة ستلغى ولن يبقى سوى الباب الثَّاني"[١٠١].

لا شبهة ولا إشكال أنَّ العلايليَّ جانبَ الصَّواب في هذا الرَّأي ، فمراد أبي زيد الأنصاريّ في مجاوزة المشاهير إذا كانت الأفعال منحصرة بين الضَّم والكسر وليس مطلق الأفعال ، أمَّا مرادُ الفرّاء فهو من ناحية التَّأصيل الخاصّ بأصل الحركات إذ إنّه يرى أنَّ الكسر هو أصلُ الحركات فكلام العلايلِيّ دونه خرط القتاد في هذا المقام.

خامساً: مسألة نشأة الألفاظ

من المباحث الّتي أولها الشيخ عبد الله العلايليُّ مسألة نشأة الألفاظ ، وتوقّف عند هذه المسألة المُشكلة وأبدى فيها أطروحات قيّمة تدلّل على عمقٍ في التفكير وقراءة رصينة لهذا الموضوع ومن تلك المسائل الّتي ناقشها :مسألة ثنائية الألفاظ وثلاثيتها، فهنالك نظريتان في أصل كلمات اللُّغة العربيّة ، وهما: النّظريّة الثنائية والنظريّة الثلاثية. وقد تبنّى العلايليُّ النظريّة الثنائية ، ومؤدى هذه النَّظريّة أنَّ أصل الجذور في اللُّغة العربيّة في أصل تكوينها يرجعُ إلى أصلٍ ثنائي ، وذكر فؤاد ترزي إلى أنَّ الشّدياق ت ١٨٦٨م أوَّل من أشار إلى هذه النّظريّة بطرفٍ خفي في كتابه " سرّ الليال في الإعلال والإبدال" فهو و" إنْ لم يصرح بأفكاره حول ثنائية اللُّغة لكن ظهر هذا في تطبيقاته ومعالجته للألفاظ والّتي اعتمد فيها على ثنائية اللُّغة "[١٠٢]، فهو يعتقد أنَّ الكلام قد انتقل من الثَّنائية إلى الثَّلاثية وأن الثنائيّة

([١٠١]) حوار لغويّ مع العلامة الشيخ عبد الله العلايلي ، سعيد طه ، ص ١١٩-١٢٠.

([١٠٢]) محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجميّة ، بدر الكلبي:٢٠٠.

انتقل الكلام إليها من الأحاديّة "[١٠٣]، وقد عرض العلايليُّ أبعاد نظريته ، بقوله " وهكذا أكان في كلّ صوت ، يدلُّ دلالة بعينها ، فمثلاً (عو) يدلُّ على الحيوانات الزئرية ،و(وا) يدلُّ على الصّوت المتكرر بحركة الفكين ، وعنه نشأ (وو) في العبريّة بمعنى (وصل)[١٠٤] انفرد العلايليُّ" برأي خاصٍ في الثُّنائيّة؛ وهو أنَّ الزِّيادة في الثُّلاثيّ لا تكون إلاَّ في وسطه، فلا تكون تصديراً، ولا تذييلاً (كَسْعاً) في غير ما يكون حلقياً من المواد؛ لأنَّ هذه الأخيرة منقلبة عن أصوات هوائيَّة تصحب الحرف، ولم تستقر على الوجه الحرفي بالمعنى الدقيق إلا بعد بلوغات لغويَّة عديدة ... فمثلاً (عصفور) ترجع إلى (صفر) ، وهذه ترجع إلى (صرّ) .ويَستثني من ذلك ما فيه نون؛ فالأكثر –عنده– زيادتها حيث وقعت" "لأنَّها تنوين بالغ فقط فمثلاً: (نَهْرٌ) ترجع إلى المعلِّ (رَوَىَ) الَّذي منه الرّيُّ"[١٠٥]. وعقّب الدَّكتور عبد الرزاق الصّاعديُّ على هذا المؤدى، بقوله: " ولا أدري كيف أعاد (نهر) إلى روى؟!ولم يعدّ العلايليُّ الحروف الحلقيَّة أصليَّة في مباحث التأصيل"[١٠٦]؛ "لأنَّها – في رأيه – منقلبة عن أصوات هوائيَّة تصحب الحرفَ ولم تستقرَّ – على الوجه الحرفيّ بالمعنى الدَّقيق – إلاَّ بعد بلوغات لغويَّة عديدة"[١٠٧] و"هذا رأيه في نشوء الثُّلاثيّ عن الثُّنائيّ بزيادة الحرف في وسطه؛ وهي مرحلة أولى، ثم تتولَّد الموادُّ السِّتُّ بالتَّقليب، "[١٠٨]. واعترض الدُّكتور صبحي الصَّالح على نظريّة العلايليّ في الأصل الثَّنائي، "ورماه بالتَّكلُّف، والبعدِ عن الواقعيَّة، وأنَّ نظريَّته لا تمتُّ إلى الحقيقة التَّاريخيَّة بسببٍ، فكيف لنا أنْ نردَّ (عَبْد) إلى (عَدَا) و (عَبَثَ) إلى (عَثَا) ونحو ذلك؟"[١٠٩] "والنتيجة التي انتهى إليها العلايلي تتخلص في أن مطلق الثلاثي نشأ عن الثنائي"[١١٠].

([١٠٣]) مصطلح المعجميّة العربيّة، انطوان سعيد : ١٠٣.

([١٠٤]) مقدمة لدرس لغة العرب :١٢٤.

([١٠٥])تهذيب المقدمة اللغوية ٥٧.

([١٠٦])تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق الصاعديُّ:١٦٢/١.

([١٠٧]) تهذيب المقدمة اللغوية ٥٦. وينظر: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق الصاعديُّ:١٦٢/١

([١٠٨])تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق الصاعديُّ:١٦٢/١.

([١٠٩])تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق الصاعديُّ:١٧١/١. ينظر: دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ١٦٢.:

([١١٠])دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ١٦٢.

الخاتمة

بعد أن منّ اللهُ تبارك وتعالى عليَّ بإتمامِ البحثِ آنَ إلقاء عصا التسيار وحط الرحال في ملخّص بأهم نتائج رحلة البحثِ وهي:

١- كان العلايليُّ متحكماً في تأصيل مسألة أصول اللغة بين الثنائية والثلاثية.
٢- كانت آراؤه سديدة في باب تيسير الإعلال .
٣- كان العلايليُّ مسبوقاً إلى اطروحاته في كثير من المسائل التي طرحها في الفكر اللُّغوي.
٤- توهّم العلايليُّ في تفسير آراء الأقدمين في مسألة أبواب الفعل الثلاثي المجرّد.
٥- لم يلق جهده المعجميّ اهتمام الباحثين بسبب توسّع مديات المعارف الّتي وضعها في هذا المنجز.
٦- فتح باب القياس الذي دعا إليه العلايليّ في البحث اللُّغوي يضرُّ الأصول اللغوية المتعارف عليها.

المصادر والمراجع

- الشيخ عبد الله العلايليّ والتجديد في الفكر المعاصر، د. فائز ترحيبي ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٥م.
- مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد ، عبد الله العلايليّ ، المكتبة العصريّة ، القاهرة ، مصر ، ١٩٣٨م.

- دراسات في المعجم العربيّ ، إبراهيم بن مراد ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٧.

- الشّيخ عبد الله العلايليّ ومعجماته اللُّغويّة ، د. حكمت كشلي فواز ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٦م.

- في اللغة والأدب دراساتٌ و بحوثٌ ، د. محمود محمّد الطَّناحيّ ، دار الغرب الإسلاميّ ، تونس ، ٢٠١٢م.

- المعجمية العربية في فكر الدكتور علي القاسميّ ، د. بتول الربيعيّ ، دار الكتاب الأكاديميّ ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٨م.

- الاشتقاق ، أبو بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق محمد صالح التكريتي، مطبعة المعارف ، بغداد ، العراق ، ط١ ، ١٩٧٣م.

- مع العلايلي في معجمه ، مروان عبود : مجلة الطريق ، مجلد ٢ عدد ٣ ،

- المعجم ، عبد الله العلايليّ ، دار المعجم العربي، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٥٤م.
- فلسفة الحركات في اللُّغة العربيّة ، د. أحمد الأخضر ، مجلة اللسان العربي ، مجلد ١٠ .
- أبواب الثلاثي بين المعجم والصرف، يحيى الشريف ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ام القرى ، السعودية، ٢٠٠٣م.
- مصطلح المعجميّة العربيّة، انطوان سعيد ، الشركة العالمية للكتاب ، مصر ، ط١ ، ١٩٩١م.
- محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجميّة ، بدر الكلبي دار الجنان ، ٢٠١٧م.
- الأفعال ، ابن القوطية (ت٣٦٧هـ) ، تحقيق: علي فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط٢ ، ١٩٩٧م.
- شرح المفصل ، ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) ، مكتبة المتنبي، بغداد ، العراق ، ١٩٩٦م.
- شرح الشافية ، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) مكتبة ستارة ، قم ، إيران ، ٢٠٠٧م.
- الكتاب ، سيبويه(ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٩م.
- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، المكتبة العصريّة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤م.
- ليس في كلام العرب، ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار، مكة المكرمة ط١ ، ١٩٧٩م.
- أسس الفلسفة ، د. توفيق الطويل ، دار الكتاب العربيّ ، بغداد ، العراق ، ط١ ، ٢٠٢٠م.
- التوسع الدلالي، موسى بن مصطفى العبيدان، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، السعوديّة ، ط١ ، ٢٠٠٣م.

- المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، د.عدنان الخطيب، مكتبة لبنان ، ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٤م.
- فصول في فقه اللغة العربيّة ، أميل بديع يعقوب، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨م.
- نحو معجم تاريخي للغة العربية ، مجموعة مؤلفين ، المركز العربيّ ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٤م.
- أفعالُ الباب السادس دراسة صرفيَّة معجميَّة ، د. جمانة عبد المهدي جاسم ، مجلة كلية التربية جامعة واسط ، ٢٠١٨م.
- موسوعة علوم اللغة العربية ، د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٩م.
- المعجم العربي ، د. حسين نصّار ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ط١ ، ١٩٥٦.
- المرجع ، الشيخ عبد الله العلايليّ ، دار الكتاب العربيّ ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٩م.
- حوار لغوي مع العلامة الشيخ عبد الله العلايلي ، سعيد طه ، مجلة الأقلام ، العدد ٤ ، ١٩٨٠م.
- في التطور اللغويّ ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٥م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٧م.
- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٩٦٠م.
- مدخل إلى ابستمولوجيا الدين ، محمد سيد سلامة ، دار الهادي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٥م.

- قضايا ابستمولوجية في اللسانيات ، د. حافظ إسماعيلي ود. محمد الملاخ ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط١ ، ٢٠٠٩م.
- الابستمولوجيا ، دراسة تحليليّة لنظريّة العلم في التراث ، د. زينب إبراهيم شوربا ، دار الهادي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤م.
- المعجم الفلسفيّ ، د. جميل صليبا ، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٧٦م.
- صرح الفلسفة ، ديورانت ، ترجمة ، أنور الحمادي ، دار المستقبل ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٥م.
- منة المنان في الدفاع عن القرآن ، السيد محمد الصدر ، دار التعارف ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ٢٠٠٣م.
- تهذيب المقدمة اللُّغويّة للعلايليّ ،أسعد أحمد عليّ، دار السؤال للطباعة والنشر ، دمشق ، سوريا ، ط١، ١٩٩٣م.
- معجم الدوحة التاريخي https://www.dohadictionary.org/about-dictionary
- بحوث في المعجمية العربية ، د. عبد الله الجبوريّ منشورات المجمع العلمي ، بغداد ، العراق ، ط١ ، ٢٠٠٧م.
- الفيصل في ألوان الجموع، عبّاس أبو السّعود، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٩٤م.
- المنصف، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٦م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السّامرائيّ ، مكتبة المنار ، عمان ، الأردن ، ط٢، ٢٠١٢م .
- المُحتسَب في شواذ القراءات، لأبي الفتح ابن جنّيّ(ت٣٩٢هـ) ،تحقيق: محمّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمِيّة ، بيروت ، لبنان ، ط٢، ٢٠١٧م.

• الخصائص، ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمَّد عليّ النّجار، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

• الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العربيّة في كلامِها، ابن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: سيد أحمد صقر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٩٩م.

• نظراتٌ في اللّغة والأدب، الشّيخ مُصطفى الغلاييني، مكتبة وزنكوغراف طبارة، بيروت، لبنان ، ط١ ، د.ت.

• القياس في اللُّغة العربيّة، السيد أحمد صقر، مجلة الرّسالة، العدد ٥، ١٩٣٦م،

• لو أخذ القوس غير باريها، د. إبراهيم السّامرائيّ، مجلّة اللُّغة العربيّة الإردنيّ، العدد ٧، ١٩٨٠.

• النّقد اللّغويّ بين التّحرّر والجمود، د. نعمة رحيم العزاويّ، دائرة الشؤون الثّقافيّة، بغداد، العراق، ط١، ١٩٩٨م.

• الأغراب في جدل الإعرابِ ولمع الأدلّة، لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٣ ، ١٩٨٩م .

• كتاب الكُتّاب ، عبد الله بن جعفر ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، د. عبد الحسين الفتلي، دار الثقافية ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٧م.

• رسائل في النحو واللغة ، علي بن عيسى الرّمّانيّ (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق: د. مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني ، وزارة الثقافة ، بغداد ، العراق ، ط١ ، ١٩٦٩م.

• محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجميّة ، بدر الكلبي، مكتبة نور ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٨م.

• تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق الصاعديّ، وزارة التعليم العالي ، الرياض ، السعوديّة ، ٢٠٠٨م.